

حسام جريس *

النخب الاقتصادية في إسرائيل

المقدمة

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد تركيزي تسيطر فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال والنخب الاقتصادية، بالإضافة إلى الحكومة، على مجرياته، وتسيّره حسب مصالحها ورؤيتها، وتتحكم هذه الفئة بطرق توزيع الموارد وتجنيّد الأموال في عدة فروع اقتصادية منها: الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي-تك)، فروع الصناعة والفروع المالية، البنية التحتية، الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المهاجر، الإسكان، فرع الكهرباء، فرع المياه، الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة وغيرها، وذلك على الرغم من التصريحات المستمرة من قبل حكومات إسرائيل المتتالية بضرورة توظيف الموارد والمصادر المالية في كافة مناطق البلاد، وفتح الاقتصاد للمنافسة القوية،

وإعطاء قوى السوق حرية العمل في كل ألوية الدولة، ولكن التصريحات بهذا الشأن هي شيء والسياسة المنتهجة شيء آخر. يتمحور هذا المقال حول النخب الاقتصادية والمجموعات التجارية في إسرائيل، وبالأساس في التحولات التي جرت في الاقتصاد، معنى هذه التحولات، دلالاتها، تاريخ تشكل أو بروز هذه النخب، مبنى النخب الاجتماعي والإثني، تأثيرها على باقي الشركات وعلى الاقتصاد ككل، دورها المستقبلي، وما إلى ذلك. تم التطرق في البند الأول من هذا المقال إلى تعريف النخب الاقتصادية والمجموعات التجارية (مجموعات الملكية) بشكل عام. خُصّص البند الثاني لخلفية وأسباب ظهور مثل هذه المجموعات على المستوى العالمي بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاص، وقد تم هذا من خلال البند الثالث من المقال، الذي تمحور حول التطورات والتحولات الحاصلة في المجموعات التجارية في إسرائيل. تم في البند الرابع ذكر المجموعات

* باحث ومحاضر في قسم الاقتصاد في جامعة بئر السبع.

أكبر عشر عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل، وهي صاحبة نفوذ ضخم في المؤسسة، وتؤثر على عملية التشريعات، مما ينتقص من شكل النظام الديمقراطي. ويمكن أن يُستعمل في هذا السياق تعبير «أخطبوط» وهو أكثر مصطلح يعبر عن مسألة تركيز غالبية الاقتصاد في أيدي عدد قليل من المالكين وأصحاب رأس المال.

المؤسسة، وتؤثر على عملية التشريعات، مما ينتقص من شكل النظام الديمقراطي. ويمكن أن يُستعمل في هذا السياق تعبير «أخطبوط» وهو أكثر مصطلح يعبر عن مسألة تركيز غالبية الاقتصاد في أيدي عدد قليل من المالكين وأصحاب رأس المال، فكل واحدة من هذه العائلات تتحرك مثل الأخطبوط، حين تمد أحد أذرعها إلى أحد قطاعات الاقتصاد، ليلحق به ذراع آخر إلى قطاع ثانٍ وهكذا، وتزيد هذه الملكية المتقاطعة بين فروع الاقتصاد المختلفة من قوة وتأثير هذه العائلات، التي تحرص أيضاً على زيادة التنسيق في ما بينها من أجل الحفاظ على سيطرتها. وقد حذر تقرير بنك إسرائيل في تقريره هذا من تنامي قوة العائلات الاحتكارية في إسرائيل والتي تسيطر ليس فقط على الاقتصاد بأكمله، وإنما على الفئات الحاكمة في الدولة. يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بكونه اقتصاداً ذا بناء هرمي^٢ يسمح للشركات الكبرى بابتلاع الشركات الأصغر، ويكون مستوى الاحتكار الاقتصادي في إسرائيل أعلى من مستوياته في الدول المتطورة. وتتمثل سيطرة هذه العائلات على الاقتصاد بمنع شركات عالمية كبرى من الدخول إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فمثلاً شركة «نستله» العالمية تدخل إلى كل دولة في العالم من خلال إقامة مصانع خاصة بها، إلا إنها في إسرائيل اضطرت إلى أن ترتبط بشركة «أوسم» الإسرائيلية، كذلك فإن شركة «يونيليفر» الغذائية العالمية لم تنجح في إقامة مصانع خاصة بها في إسرائيل، إلا من خلال الشراكة مع شركة «شتراس».

ويسيطر لابعان أو ثلاثة على الفروع المركزية، كالبانوك، وقطاع التأمين والشبكات الخليوية، وتسيطر المجموعات التجارية الكبرى أيضاً على مؤسسات مالية وعلى أعمال تجارية حقيقية، كالعقارات، الطاقة، التوزيع بالمفرق، والإعلام. تعطي هذه السيطرة المتداخلة أصحاب السيطرة قوة هائلة، تسمح لهم بدحر المنافسين الجدد من السوق ومواصلة تعظيم قواهم. يمسّ تمركز الاقتصاد بأيدٍ قليل بالمنافسة، بالتنمية، بالتطوير وبالرفاه العام، وهو يقود أيضاً إلى أسعار عالية وخدمات متوسطة في ظل غياب المنافسة. كذلك تخلق القوة الشديدة

التجارية والعائلات المسيطرة في إسرائيل ومجالات عملها. أما البند الخامس فيتطرق إلى تأثير هذه النخب على ما يحدث في الدولة وعلى مستويين: مستوى الميكرو ومستوى الماكرو. وتم في البند السادس إجمال عام لقضية التركيز والاحتكار.

أجرى بنك إسرائيل بحثاً شاملاً حول موضوع تشكل النخب الاقتصادية والمجموعات التجارية في إسرائيل ونقاط التحول في فعاليتها وتأثيرها على الاقتصاد، ويُعرف بنك إسرائيل^١ النخب الاقتصادية (المجموعات التجارية)^٢ كما يلي: هي مجموعة شركات تدير فعاليات تجارية في أسواق مختلفة، وتخضع لسيطرة إدارية ومالية واحدة، وترتبط فيما بينها بعلاقات ثقة متبادلة، على أساس شخصي أو إثني أو تجاري مشترك. هذه النخب هي جزء لا يتجزأ من مبنى السوق في معظم اقتصاديات العالم، تختلف هذه النخب الواحدة عن الأخرى على المستوى العالمي بعدة مؤشرات منها: مستوى الانتشار داخل الفرع، هوية المالكين، مبنى التملك، مدى التدخل في القطاع المالي، أسباب تشكيل هذه النخب، وكذلك تختلف فيما بينها في شكل بروزها، تطورها واعتمادها على علاقات المال بالسلطة. يغير وجود هذه النخب الاقتصادية المفهوم المتعارف عليه للشركة كوحدة اقتصادية، وبهذا تتحول هذه النخب إلى مواضيع الساعة المناسبة للخطاب الاقتصادي على اختلاف أنواعه: عند مناقشة النمو الاقتصادي والتطوير، عند الحديث عن تمويل الشركات، عن المبنى التنظيمي، عن التنافسية، عن مدى تركيزية الاقتصاد، عن التعامل مع أزمات مالية ومدى تأثير هذه النخب على الاقتصاد ككل.

وقد وجد البحث الذي أجراه بنك إسرائيل عام ٢٠٠٨ أن هنالك ٢٠ نخبة اقتصادية موجودة كلها بملكية عائلية، تسيطر على ١٦٠ شركة عامة، وعلى نصف حجم الأسواق المختلفة على المستوى المحلي، فهي مثلاً تسيطر على ٥٠٪ من قطاع الاستثمارات، وعلى ٧٠٪ من قطاعي الخدمات والتجارة، ولكن الرقم الأبرز هو أن أكبر عشر عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل، وهي صاحبة نفوذ ضخم في

للمجموعات المسيطرة حيال الساحة السياسية أيضاً تهديداً على الديمقراطية.

١. تعريف النخب الاقتصادية والعائلات

المسيطرة في إسرائيل

تُعرّف عائلات رؤوس الأموال في إسرائيل على أنها عدد مقلص من العائلات تسيطر على جزء كبير من فعاليات الاقتصاد. بعض هذه العائلات قديم، ولكنها لم تبق بالقوة والعظمة نفسها التي تمتعت بها من قبل، إذ من الصعب جداً أن تبقى عائلة بمركز القوة نفسه عشرات السنين، أما البعض الآخر من العائلات فهو جديد انضم حديثاً إلى قائمة العائلات والنخب الاقتصادية المسيطرة على الاقتصاد، ومن هنا تتغير تركيبة العائلات وقوتها النسبية من مجمل العائلات مع مرور الزمن.

تتواجد عائلات رؤوس الأموال بعلاقات تنافسية من جهة، وعلاقات تعاون من جهة أخرى. تمثل هذه العائلات من الجانب الواحد شركات مختلفة تتنافس مع بعضها على حجم السوق، عدد الزبائن، مراكز قوة، امتيازات، توجه للحكومة والإعلام، ولكنها تتشارك من الجانب الآخر بمصالح مشتركة أو تعاون بهدف جني الأرباح الطائلة إن كان في تعاملها مع الجمهور أو في حراكها على المستوى الحكومي والإعلامي أو في تنافسها مقابل شركات من خارج البلاد.^٤

في السنوات الأخيرة، ومع تطور العولة وتقدمها ودخولها إلى المنطقة، حدثت عمليتان: الأولى دخول شركات عالمية كبرى إلى البلاد كشركاء أو كمالكين جدد لشركات عائلية قديمة، وعلى الرغم من ذلك عانت بعض العائلات الإسرائيلية من الانكشاف للأسواق العالمية وفقدت امتيازات عديدة كانت قد وُعدت بها بسبب انعدام المنافسة من جانب شركات متعددة القومية في السنوات السابقة. في بعض الحالات الأخرى، نقل بعض أصحاب رؤوس الأموال اليهود فعالياتهم من خارج البلاد إلى إسرائيل. أما العملية الثانية فكانت خروج أصحاب رؤوس الأموال المحليين إلى خارج البلاد، مع أن هذه الفعاليات في بعض الحالات نجحت خارج البلاد بشكل محدود فقط.

٢. الخلفية

تتطور النخب الاقتصادية أو المجموعات التجارية بشكل عام كوسيلة للتعامل مع مؤسسات اقتصادية ضعيفة ونقص في الخدمات الأساسية المطلوبة لفعاليات الشركات الاقتصادية، ووفقاً لذلك من المفروض أن تنتشر فعاليات هذه النخب الاقتصادية في البلدان النامية أكثر من انتشارها في الدول المتطورة، ولكن على الرغم من ذلك، يتواجد مبنى الشركات الفاعلة كمجموعة واحدة في كل الدول النامية، وفي العديد من الدول المتطورة.^٥



إسرائيل في زمن العولة: تركّز كبير للثروة في المركز، وفي يد فئة متناقصة العدد.

تظهر المجموعات التجارية أيضا عندما يكون الدفاع عن المستثمرين غير قوي أو حتى ضعيفا، حيث يُمكن مبنى المجموعة التجارية وبالذات المبنى الهرمي، صاحب رأس المال من تنفيذ ما يُسمى Tunneling أي نقل الأموال والموارد من الشركات الموجودة أسفل الهرم إلى تلك الموجودة في رأسه والتي يمتلكها بشكل مباشر صاحب رأس المال ومن يقف على رأس المجموعة.

عن المستثمرين غير قوي أو حتى ضعيفا، حيث يُمكن مبنى المجموعة التجارية وبالذات المبنى الهرمي، صاحب رأس المال من تنفيذ ما يُسمى Tunneling أي نقل الأموال والموارد من الشركات الموجودة أسفل الهرم إلى تلك الموجودة في رأسه والتي يمتلكها بشكل مباشر صاحب رأس المال ومن يقف على رأس المجموعة.^٩

في العديد من الأحيان، يوجد للحكومة مصلحة بإقامة مجموعات تجارية كجزء من سياسة الحكومة، وبالذات كل ما يتعلق بسياسة خصخصة الشركات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك هنالك تدخل على نطاق واسع للمجموعات التجارية في السياسة، ومن هنا يمكن الحديث وبشكل لا يقبل التأويل عن علاقات المال والسلطة.

يُفسر جزء من هذه العوامل المذكورة أعلاه تطور المجموعات التجارية والنخب الاقتصادية في إسرائيل ومستوى التركيزية العالي فيها، وسوف يتم تفصيل التحولات والتطورات الحاصلة ضمن النخب الاقتصادية والمجموعات التجارية في إسرائيل في البند التالي.

٣. التطورات والتحولات الحاصلة في المجموعات التجارية في إسرائيل

لكي نستطيع أن نفهم مدى تأثير المجموعات التجارية على الاقتصاد في إسرائيل على مستويي الميكرو والماكرو علينا أن ننظر بتمعن إلى التحولات والتطورات الحاصلة على هذه المجموعات خلال السنين الماضية، وقد يمكننا هذا الأمر من كشف الدلائل والعوامل الخاصة لهذه المجموعات التجارية، وأن نفهم بشكل أعمق كيفية عملها والعلاقات المتبادلة بينها وبين باقي الوحدات الاقتصادية في الدولة، بهدف دمجهم في التحليل الاقتصادي. إن تاريخ المجموعات الاقتصادية في إسرائيل، والمسماة «مجموعات الملكية»، حافل بنقاط التحول. وقد تأثر طابع هذه المجموعات وانتشارها الفرعي وتعاظمها الاقتصادي في فترات مختلفة، تأثر من مدى التدخل المكثف

عندما تكون مستويات البنى التحتية والخدمات منخفضة، فإنه من المحتمل وجود شركات حكومية احتكارية تسيطر على الصناعات المختلفة كالاتصالات الهاتفية، الصحة، المواصلات والطاقة. والحق يقال إن عدداً كبيراً من الدول فتح هذه المجالات للتنافس، ولكن وجود أنظمة تشريعية صارمة ومستوى مؤسساتي منخفض (مثل أجهزة قضاء وتطبيق غير مناسب، المحافظة على حقوق الامتلاك، أسواق مالية غير متطورة وما إلى ذلك) من شأنه أن يرفع من نفقات الصفقات المعقودة داخل الاقتصاد، وبذلك تمنع الشركات من رفع نسب أرباحها على المنتجات والخدمات التي تزودها هذه الشركات.

عندما تكون أسواق المال غير متطورة بما فيه الكفاية، فإن انتقال المعلومات سيكون محدوداً ويعاني من غياب الحرية التامة، وعليه تزيد احتمالات إنشاء نخبة اقتصادية أو مجموعة تجارية كوسيلة للتسهيل على تجنيد الأموال. ومن هذا المنطلق تُنتج المجموعة التجارية سوقاً مالياً داخلياً (Internal Capi-tal Market) تستطيع فيه الشركات داخل المجموعة أن تجند أموالاً الواحدة من الأخرى بنفقات منخفضة أكثر وبدون مخاطر تذكر.^٦ بالإضافة إلى ذلك، تزيد أسواق مال غير متطورة من جدارة انتشار الفعاليات الاقتصادية ضمن عدة فروع اقتصادية وذلك كوسيلة لتقليل المخاطر.^٧

عندما يكون تطبيق العقود والاتفاقات محدوداً، ستكون سلطة القانون ضعيفة وجهاز القضاء غير ناجع، وعندها ستكون نفقات تنفيذ الصفقات مرتفعة جداً بين شركات الاقتصاد المختلفة، وفي هذه ستكون عملية إنشاء مجموعة تجارية بمثابة حل بهدف تقليل نفقات الصفقات بين الشركات كونها تساهم في حل مشكلة عدم توفر المعلومات أو الحاجة للتوجه إلى جهاز القضاء لتطبيق اتفاقيات وعهود بين الشركات. من الجدير بالذكر أن التكلفة العالية لتنفيذ الصفقات مع شركات خارجية تشجع بدون أدنى شك على إقامة مبانٍ هرمية عائلية تعتمد على مستوى عالٍ جداً من الثقة بين أفراد العائلة الواحدة.^٨

تظهر المجموعات التجارية أيضاً عندما يكون الدفاع

ومع منتصف الستينيات ازداد التعاون وتوثق بين الوكالة اليهودية وبين الهستدروت من أجل إقامة مصانع بنى تحتية ذات أهمية قصوى للاقتصاد بأكمله، وأيضاً أهمية على المستوى الأمني والسياسي. في ذلك الوقت، شملت مجموعة الملكية التابعة للهستدروت عدة مصانع ومعامل وصلت إلى حوالى ٢٠٠٠ وحدة اقتصادية، ووصلت نسبتها من مجمل العاملين إلى ٨,٥ ٪ من مجمل العاملين في الدولة.

تأثير الحكومة وشملت فعاليتها معظم فروع الاقتصاد. وقد انتقلت في هذه الفترة شركات كثيرة للملكية الدولة، والتي استصعبت سداد ديونها، وتم بيعها في فترات لاحقة لمستثمرين من القطاع الخاص ولمجموعات ملكية أخرى.

أما الوكالة اليهودية فقد كانت سياستها نابعة من منطلق كونها ما يسمى «الدولة الآتية». فقد ركزت الوكالة اليهودية في أيديها فعاليات ووظائف مالية واسعة عن طريق «بنك لثومي لاسرائيل»، واستثمرت مع الدولة في مصانع بنى تحتية، في الزراعة (مصنع «ياخين» وشركة المياه «مكورت»)، في المواصلات والنقل (تسيم)، وفي مجال البناء («راسكو»). وقد وجهت الوكالة اليهودية العديد من مواردها ومصادرها لاستيعاب أفواج المهاجرين، وعليه قلت رؤوس الأموال التابعة للوكالة اليهودية بشكل جذري، واضطرت إلى تقليل نصيبها بشكل تدريجي من معظم المصانع التي كانت تحت سيطرتها وتم نقل ملكيتها للحكومة، وتوزيعها بين «الكيرن كيمت لاسرائيل» وبين «حفرات عوفديم» (شركة العمال).

أما نقابة العمال العامة (الهستدروت) فقد أقامت منذ تأسيسها العديد من المصانع الاقتصادية المستقلة، وهكذا تم إنشاء «بنك هبوعليم»، وبعدها بسنتين أقيمت شركة «سوليل بوني»، والتي أخذت على عاتقها تنفيذ أعمال عامة وبناء في الدولة.

ومع منتصف الستينيات ازداد التعاون وتوثق بين الوكالة اليهودية وبين الهستدروت من أجل إقامة مصانع بنى تحتية ذات أهمية قصوى للاقتصاد بأكمله، وأيضاً أهمية على المستوى الأمني والسياسي. في ذلك الوقت، شملت مجموعة الملكية التابعة للهستدروت عدة مصانع ومعامل وصلت إلى حوالى ٢٠٠٠ وحدة اقتصادية، ووصلت نسبتها من مجمل العاملين إلى ٨,٥ ٪ من مجمل العاملين في الدولة. ومن بين الوحدات الاقتصادية التي امتلكتها الهستدروت: «سوليل بوني»، «كور»، «حوماه»، «شيكون عوفديم»، «تيعوس إزوري بيتواح»، «ياخين-حاكال»، «هسنيه»، «بنك هبوعليم»، «همشبير همركزي»،

للحكومة في خرائط الملكية (في السنوات الأولى للدولة، وفي منتصف سنوات الثمانينيات)، وتأثر أيضاً من تبدل النخب الحاكمة (في الستينيات والتسعينيات)، ومن أزمات أمنية ومالية، ومن إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى (خطة الاستقرار الاقتصادي منتصف الثمانينيات).

يمكن تمييز السنوات الأولى بعد إنشاء إسرائيل كفترة تداخلت فيها مجالات المسؤولية لمؤسسات وقيادة الحزب الحاكم، للدولة، للمؤسسات الوطنية والهستدروت. خلق انعدام الفصل بين «الدولة» وبين الحزب الحاكم وضعاً ظهر فيه التدخل المكثف للسلطة بشكل واضح وجلي في كل المجالات والفعاليات الاقتصادية، حيث رافقه تفضيل تام للسيطرة على موارد الدولة ومصادرها، الأمر الذي أوجد تركيزية عالية جداً سيطرت فيه الحكومة على مجريات الأمور. وقد تأسست في هذه الفترة شركات ومصانع تجارية كثيرة سيطرت عليها ثلاث مجموعات ملكية رئيسية: الحكومة، الوكالة اليهودية ونقابة العمال «الهستدروت».

وعند النظر إلى سياسة الحكومة المتعلقة بالاستثمارات والسيطرة على الشركات، يمكننا التمييز بين فترات مختلفة: حتى منتصف الخمسينيات - وضمن أجندة لتأمين الثروات الطبيعية، المياه، الأراضي والخدمات المختلفة - استثمرت الحكومة بإقامة عدة شركات تقوم باستغلال الثروات الطبيعية وفي مصانع بنى تحتية. في النصف الثاني من الخمسينيات طرأ تحول في سياسة الحكومة في كل ما يتعلق بتأمين حقوق السيطرة في الشركات: في نهاية الخمسينيات أقامت الحكومة شركات استثمارية عديدة، ساعدت من خلالها مصانع صناعية عديدة، ودخلت بشكل مكثف إلى مجال النفط. في بداية الستينيات توسعت الفعاليات التجارية للحكومة، وذلك عن طريق إنشاء هيئة قضائية للتنظيم بهدف تنفيذ فعاليات مختلفة. وهكذا تمت إقامة شركات بناء وإسكان، بنوك، شركات تأمين وشركات لتشجيع فروع مختلفة، وكذلك شركات لإعطاء قروض للمصانع وللتنوير القطري وللإسكان. وقد تعاضم

«تنوفا» وغيرها. وقد ضم طاقم إدارة الشركات الموجودة بملكية الحكومة سياسيين مقربين للسلطة ومن ضباط رفيعي المستوى أنهموا خدمتهم العسكرية، في ظل غياب مدراء مهنيين. بالإضافة إلى المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه، عملت في الفترة نفسها (منتصف الستينيات) تسع مجموعات ملكية من القطاع الخاص - مصانع صغيرة تمتلكها عائلة واحدة أو شركاء من عدة عائلات - وفي حين كانت الحكومة والهستدروت تعملان لأهداف ومصالح وطنية، عمل أصحاب الملكية من القطاع الخاص لأهداف ربحية بحتة، وزيادة أرباحه سنة تلو الأخرى، وكانت غالبية مؤسسي ومدراء مجموعات الملكية الخاصة قد أتت من غرب أوروبا وجلبوا معهم رؤوس الأموال والخبرة المهنية التي جمعوها خارج البلاد.

وشملت فعاليات مجموعات الملكية الخاصة معظم الفروع: البنوك وشركات التأمين (مجموعة بنك «ديسكونت» بملكية عائلة ركناتي، عائلة إلران وعائلة ويليامس)، الصناعة والتجارة («الشركة المركزية للتجارة والاستثمار»، عائلة مئير، عائلة ساحاروف)، البناء («أفريكا للاستثمارات»، «في.إي.سي»، الشركة الاقتصادية لإسرائيل)، السياحة (مجموعة «ميامي») وفروع كثيرة إضافية. وقد كان نمط فعاليات مجموعات الملكية الخاصة مشابهاً جداً لنمط فعاليات مجموعات الملكية الحكومية والهستدروتية، وقد كان لهذه المجموعات مصادر تمويل خارج حدود الدولة وملفات استثمارية متنوعة في فروع اقتصادية عديدة. ومن الجدير بالذكر أن مصالح مجموعات الملكية اندمجت مع بعضها البعض، وقد برز هذا الاندماج بإقامة الشركات المشتركة: «حفروت مركازي كوفيد» (شركات مراكز الثقل) مثل «كلال»، «هبنك لبيتواح هتغسيه»، «حفرات كاف تسينور إيلات»، «حفرات ديليك» و «هحفراه ليسرائيل»، والذي شكل عملياً مركز أعصاب الفعاليات الاقتصادية في الدولة.^{١١}

في ذلك الوقت، لم يكن المبنى الهرمي منتشراً، وذلك بسبب طبيعة العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص. كانت الحكومة قد قررت الاتجاه التجاري لتطور المجموعات التجارية ولكنها لم تكن معنية بجمع الأرباح الاقتصادية واعتمدت على خبرة مدرائها في فعاليتها لتسريع النمو الاقتصادي.

في المقابل، وزعت المجموعات التجارية في القطاع الخاص، وبالتعاون مع الحكومة وعن طريق مراكز الثقل المذكورة أعلاه، كل ملفاتها المالية، وبالاعتماد على تأمين حكومي وفرت هذه المراكز على نفسها نفقات بمبالغ كبيرة جداً. ولم تكن النخب التجارية قادرة، أو حتى لم تبد أي رغبة أن تقود التطور الاقتصادي في الدولة، وفي العديد من الأحيان كانت هذه

النخب تتمنى حدوث تدخل حكومي على مستوى عالٍ. أثر الركود الاقتصادي الحاصل عام ١٩٦٦، وكذلك تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على تركيبة مجموعات الملكية في إسرائيل. وقد ظهرت، بل وتعاضمت، خلال هذه الفترة خلافات قديمة داخل العائلات المسيطرة وبين الشركاء التجاريين، وكان هذا على خلفية تبديل إدارات الشركات الخاصة. وقد بدت بشكل واضح موجات كبيرة من بيع الشركات، ما أدى إلى تغيير جذري في خارطة الملكية في إسرائيل. وقد تم بيع شركات من القطاع الخاص لأصحاب الموارد المطلوبة - مستثمرين أجانب ومحليين وشركات تابعة لشركة العمال (حفرات هعوفديم)، وللاستيطان العمالي. خلقت هذه الصيرورة في نهاية الأمر جهازاً اقتصادياً مضاعفاً: إلى جانب شركات كبيرة، مركزة وقليلة العدد (٥٠ شركة فقط كهذه)، تواجد العديد من المصالح التجارية الصغيرة. ومن هنا يمكن القول إن الركود الاقتصادي في منتصف الستينيات كان نقطة التحول الأولى في عملية بروز وتكون المجموعات التجارية في إسرائيل والسيطرة عليها، وهذا الأمر معناه ارتفاع في مدى تركيزية الاقتصاد ومدى الاستقطاب فيه: فمن الجانب الواحد عدد قليل جداً من الشركات الكبيرة، ومن الجانب الآخر عدد كبير جداً من الشركات الصغيرة.

تعاضمت في أواخر الستينيات القوة الاقتصادية للمجموعات التجارية بفضل ازدياد فعاليات الصناعات الأمنية على إثر عدة مواجهات عسكرية مع الدول العربية، وقد حظيت الشركات الأمنية بمراكز رئيسية وفاعلة داخل المجموعات التجارية الموجودة بملكية الدولة، وكذلك في مجموعات الامتلاك الكبيرة.^{١١} نتيجة لذلك، حسّن النمو الاقتصادي الحاصل بين الأعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٣، والذي حصل بالأساس بفضل الصناعات الأمنية، حسّن من وضع هذه المجموعات التجارية وساهم في تطورها ونموها السريع. وقد تعاظم الدور المركزي لهذه المجموعات التجارية في فترة التضخم المالي الكبير بين الأعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٤^{١٢} حيث تعتبر هذه الفترة الأكثر ازدهاراً بالنسبة لها، وذلك بسبب التوسع الحاد في المجالات الأمنية والمالية، والتي كانت تشكل في ذلك الوقت لب فعاليات المجموعات التجارية.^{١٣} ولكن، وعلى الرغم مما ذُكر أعلاه، لم تفلت المجموعات التجارية من أنياب الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت الدولة منتصف الثمانينيات، ودخلت هي الأخرى في ضائقة مالية لسببين: الأول، أدت أزمة البنوك عام ١٩٨٣ إلى نقل السيطرة من هذه المجموعات إلى الحكومة. والثاني، التقليل الحاد في النفقات الأمنية ضمن خطة الاستقرار المنتهجة عام ١٩٨٥، والذي تزامن مع أزمة عالمية في أسواق السلاح

وعلى الرغم من عملية الخصخصة المكثفة في التسعينيات وتقليل تدخل الحكومة بشكل بالغ، فإن التغييرات الجذرية في الملكية سُجّلت في ملكية نقابة العمال الهستدروت: فبعد أن ارتفع نصيب هذه المجموعة من ١٨٪ من الناتج المحلي عام ١٩٥٣ إلى ٢٣٪ في الستينيات والسبعينيات، هبط هذا النصيب إلى ١٤٪ عند بداية التسعينيات وإلى أقل من ١٠٪ مع بداية سنوات الألفين.

بالملكية نفسها. وعلى الرغم من عملية الخصخصة المكثفة في التسعينيات وتقليل تدخل الحكومة بشكل بالغ، فإن التغييرات الجذرية في الملكية سُجّلت في ملكية نقابة العمال الهستدروت: فبعد أن ارتفع نصيب هذه المجموعة من ١٨٪ من الناتج المحلي عام ١٩٥٣ إلى ٢٣٪ في الستينيات والسبعينيات، هبط هذا النصيب إلى ١٤٪ عند بداية التسعينيات وإلى أقل من ١٠٪ مع بداية سنوات الألفين، وقد بيعت معظم الشركات لجهات خاصة. هذا هو الحال أيضاً في مجموعة الوكالة اليهودية، حيث بقيت بدون سيطرة على الشركات وانتقلت ملكية شركات المجموعة إلى عائلات مختلفة.

عند النظر إلى مبنى الاقتصاد، يبدو أنه في أواخر التسعينيات تبدلت الملكية في جزء كبير من الشركات الكبرى، ولكن المبنى الأساسي لهذه الشركات بقي كما هو، مبنى هرمياً يسيطر فيه شخص واحد على عدة شركات موجودة بدرجات منخفضة من الهرم. وقد كان المالكون الجدد مبادرين بنوا أنفسهم خلال السنين، واستغلوا المعرفة والإستراتيجية التجارية واعتمدوا في العديد من الحالات على رأس مال أنتجوه أو ورثوه من خارج البلاد. بُنيَ جزء منهم إثر تطور الصناعات التكنولوجية في العالم وفي إسرائيل، ولكنهم، وكما يبدو بسبب وجود بدائل خطيرة ووجود أسواق عالمية فضلو إدارة شركات بمفردها من أن يستثمروا بإنشاء مجموعات تجارية في مجال تكنولوجيا الهايتك. استطاعت المجموعات التجارية الجديدة أن تزيد من سيطرتها على الاقتصاد، خلافاً للمجموعات السابقة، وذلك عن طريق شبكة متفرعة من العلاقات المتبادلة فيما بينها، وأيضاً عن طريق العلاقات الاجتماعية. هذا واستطاعت هذه المجموعات التجارية أن توسع نطاق فعاليتها خارج حدود الدولة. استطاع المالكون الجدد للمجموعات التجارية أن يقووا أنفسهم تدريجياً من خلال السيطرة على شركات العقارات، الاتصالات والإعلام (التلفزيون، الصحافة والإذاعة) وامتلاك شركات قابضة وعلى نمط السيطرة نفسه الذي ميز مالكي المجموعات القدامى. تبدلت النخب القديمة بنخب

العالية، وقد أدى هذان الأمران إلى هبوط حاد في أرباح شركات الصناعات الأمنية. كانت هذه الأزمة، والتي ضيقت الخناق على المجموعات التجارية، قصيرة جداً، ولكنها كانت عملياً نقطة تحول أخرى تمثلت بنهضة قوية لهذه المجموعات في الفترة التي تلت هذه الأزمة الاقتصادية. ساد في السنوات التي تلت خطة الاستقرار، الاتفاق العام بشأن الحاجة إلى تغيير جذري في أنماط السلوك الاقتصادي في الاقتصاد. غيرت خطة الاستقرار، والتي حظيت بموافقة قطرية شاملة، توجهات متخذي القرارات في كل ما يتعلق بالسلوك المطلوب والمرغوب به على المستوى الاقتصادي. من ضمن هذه الخطة، تقرر تنفيذ خصخصة لشركات حكومية عديدة، وبهذا انخفضت ملكية الدولة في القطاع التجاري من ٢٧٪ خلال العام ١٩٨٥ إلى ٦٪ في العام ١٩٩٥. وانتقلت الملكية إلى مجموعات تجارية تسيطر سيطرة تامة على هذه الشركات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سيطرت شركة «خيميكاليم ليسرائيل» على معظم المحاجر في إسرائيل، انتقلت الملكية عليها لعائلة آيزنبرغ. وتقاسمت ثلاث شركات هي «كلال»، «عائلة آيزنبرغ» و «بنك هبوعليم» الملكية على شركة «شيكون وبيتواح»، أكبر شركات العقارات في إسرائيل. بالإضافة لذلك، تعرض فرع الصناعات الكثيفة المعرفة في مجال الأمن، والذي سيطرت عليه الحكومة بشكل تام، إلى صعقة حادة حيث اضطرت الصناعات الجوية عام ١٩٨٧ إلى فصل العديد من المهندسين الذين أقاموا لاحقاً مصانع خاصة في مجال التكنولوجيا، الهايتك والمعلومات. وقد قامت بعض المجموعات التجارية باقتناء جزء من الشركات الجديدة، ونجحوا بالتوسع حتى في فترات الهجرة، حيث وُجدت الحاجة لاستيعاب عمال كثيرين جدد، وبرزت فقاعة العقارات أيضاً. وفي المقابل لهذا التوسع التجاري ابتدأت المجموعات التجارية عملية مكثفة لتبديل الملكية وتغييرات بنوية في نشرها.

ومع نهاية التسعينيات، لم تتبق أي مجموعة تجارية على النطاق نفسه الذي كانت عليه في الستينيات والسبعينيات، وتقريباً لا تتواجد أي واحدة منها في يومنا هذا، أو على الأقل ليس

جديدة، وهكذا بدأ مع نهاية التسعينيات عصر جديد في تاريخ المجموعات التجارية في إسرائيل.

يمكن مما سبق تلخيص النقاط الرئيسية المتعلقة بطابع المجموعات التجارية في إسرائيل ودورها الممكن في الاقتصاد الإسرائيلي في الحاضر والمستقبل: بداية، هناك انطباع أن المالكين المسيطرين يتبدلون بوتيرة عالية جداً، حيث تم تبديل المالكين المسيطرين في القطاع التجاري ثلاث مرات خلال خمسين سنة. تتواجد معظم المجموعات التجارية المسيطرة بأيدي عدد قليل من العائلات، وتدل هذه الحقيقة على مستوى منخفض نسبياً من ثبات الأجهزة المالية، وفي هذه الحالة، تقترب السيطرة والملكية وكذلك رفاهية المستثمرين بجودة العلاقات داخل العائلات وبالاستراتيجيات المنتهجة داخل هذه المجموعات. ثانياً، يبدو أن هناك شبكة من العلاقات الوثيقة جداً بين القطاع البنكي وبين المجموعات التجارية. تحتاج هذه الظاهرة بحد ذاتها تحليلاً واسعاً، وتتعلق بشكل مباشر بمواضيع ثبات الأجهزة البنكية واستقرارها، وكذلك باستقرار الجهاز المالي بأكمله. ثالثاً، وجود أجهزة متداخلة وعلاقات متفرعة بين المجموعات التجارية يضع الاقتصاد أمام أسئلة اقتصادية عديدة: مدى نجاعة الأسواق المالية؟ كيفية توزيع الموارد والمصادر؟ مدى نمو الاقتصاد وصموده أمام اهتزازات وتضعضات؟ مدى الانتشار بين فروع الاقتصاد وفي القطاع الخاص؟ عملية الخصخصة السريعة في الاقتصاد الإسرائيلي ونقل السيطرة في غالبية الوحدات الاقتصادية إلى عدد ضئيل

من أصحاب السيطرة يلزم التطرق أيضاً إلى ماهية تعريف الأسواق الحالية في إسرائيل: هل هي تركيزية أم متوزعة؟ هل هي أسواق احتكارية أم تنافسية؟ هل هي أسواق نامية أم متطورة؟ هل هي أسواق حرة أم أسواق مدارة؟ ومما لا شك فيه أن هذه الأسئلة تشغل بالنا كثيراً، وقد نستطيع الإجابة عنها من خلال أبحاث مستمرة ومعقدة أكثر في كل ما يتعلق بالنخب المسيطرة على الاقتصاد بأكمله.^{١٤}

٤. من هي النخب الاقتصادية والعائلات المسيطرة في الدولة؟

نشر معهد الأبحاث BDI في شهر شباط من العام ٢٠٠٦ مقياس التركيزية في الدولة، وبحسبه، تسيطر ١٨ عائلة على مبلغ يعادل ٨٠٪ تقريباً من ميزانية الدولة، ومن أكبر هذه العائلات ما يلي:

- عائلة أريسون، وهي عائلة أميركية إسرائيلية تدير العديد من الشركات والأعمال، وأول من أنشأوا مدينة زخرون يعقوب على ساحل البحر المتوسط، وتدار أعمال هذه العائلة اليوم من قبل شيري أريسون، وهي مديرة الشركة القابضة «استثمارات أريسون»، التي تملك تحتها العديد من الشركات والأعمال وأهمها: بنك هبوعليم، شركة العقارات بينوي وشيكون وغيرها.
- عائلة بوروفيتش، وهي عائلة ثرية تملك شركة «كنافايم» التي تسيطر على شركة الطيران الإسرائيلية «إل-عال»،

الصناعات الغذائية: قلعة صعبة الاختراق.



ولها أسهم في «شركة مسالك أيلون»، وهي شركة بنى تحتية، وسيطرت في السابق على شبكة «كلاب ماركت» والتي بيعت فيما بعد لشركة «شوفر سال».

- عائلة بينو، التي تمتلك شركة «بينو للعقارات»، بنك «هينلثومي»، والذي يسيطر أيضاً على عدة بنوك أخرى مثل «يو بنك»، بنك «مساد» وبنك «أوتسار هتيال»، وتمتلك شركات تمويل واعتماد، وامتلكت في السابق شركة الوقود «باز» وشركة الإعلام والصحافة «ريشيت» ولكنها باعت أسهمها فيها وتركت فرعي الوقود والإعلام والصحافة.

- عائلة دانكنز، والتي امتلكت في السابق مجموعة من الشركات من بينها: «آي.دي.بي»، «سلكوم»، «كلال»، «كور» وغيرها. وقد بيعت أملك هذه العائلة للملياردير إدواردو اولشتين.

- عائلة همبورغر، والتي تعمل في مجال التأمينات وتمتلك شركة «هارثيل» المسيطرة على شركات تأمين أخرى من بينها: «شيلواح»، «ساهار» وغيرها، وتسيطر العائلة على شركات في مجال البنية التحتية ومن أبرزها شركة «أشتروم»، وفي مجال الإعلام (شركة طلعد)، وفي مجال التمويل (شركة إيال للأوراق النقدية)، وفي مجال طب الأسنان (شركة ه.ل.ه) وغيرها.

- عائلة فيسمان، تمتلك شركات رائدة في عدة مجالات منها: في فرع الوقود والطاقة شركة «دور ألون»، في فرع الطاقة شركة التنقيب «تامار»، في فرع الغذاء شركة «هرييواو هكحول»، في فرع الصحافة صحيفة يومية مجانية «يسرائيل بوست» بالاشتراك مع «جروزاليم بوست».

- عائلة فرطهايمر، مؤسسة شركة «يسكار»، «تكنولوجيا الشفرات المعدة للطائرات» ومجموعة «IMC»، وقد كان ستيف عضواً في الكنيست الإسرائيلي، وله مبادرات في مجال التربية والتعليم، مبادرات اقتصادية وتجارية وغيرها.

- عائلة زيسافل، وتعمل في مجال الهايتك، الاتصالات والحاسوب وتمتلك شركات عديدة في هذا المجال ومن أهمها شركة «راد بينات»، وقد نما من هذه الشركة سبع وعشرون شركة هاييتك في إسرائيل، وقد تم بيع البعض منها بمليارات الدولارات.

- عائلة ليفاييف، وتعمل في مجال العقارات وبالأساس عن طريق شركة «أفريكا إسرائيل»، والتي خسر السيطرة عليها عام ٢٠١٨ بعد دخولها بضائقة مالية للمرة الثانية خلال عقد واحد، ولكنه استرجع السيطرة منذ ذلك الحين ويمتلك شركات كبيرة في هذا المجال، ويعمل أيضاً في مجال

المجوهرات في عدة دول في العالم منها روسيا وبعض دول أفريقيا وشرق أوروبا وتسيطر على شركات عديدة على المستوى العالمي.

- عائلة سابان، ويقف على رأسها حايم سابان المقرب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق بيل كلينتون، ويعتبر من أكبر المتبرعين للحزب الديمقراطي الأمريكي ويمتلك شركة «بيزك للاتصالات» وشركات أخرى في مجال الهايتك.

- عائلة عوفر، تسيطر على شركات الملاحة البحرية («تسيم» و«رويال كاريبيان»)، شركات الكيماويات «خيميكايلم ليسرائيل»، شركات المقاولات والعقارات «هعفر» ليسرائيل»، معامل تكرير البترول في حيفا وأشدود، بنك «مزراحي طفاحوت» وغيرها.

- عائلة فيشمان، وهي المسيطر الأكبر على الصحافة والإعلام في إسرائيل إذ تستحوذ على صحيفة «يديعوت أحرونوت»، صحيفة «غلوبس»، «هوت»، وكذلك على شركات في مجال الهايتك وتكنولوجيا الاتصالات، وأيضاً على شركات لتطوير المدن مثل «هالكاليت يروشاليم» (شركة تطوير القدس)، وأيضاً في مجال العقارات («ميفني تعسياه»)، وأيضاً عدة شركات في مجال الخدمات والصناعة (التبريد والاستثمارات المتعددة المخاطر).

- عائلة شتراوس، وتوجد تحت سيطرتها أكبر شركات الغذاء في إسرائيل، وهي تُدار من قبل عوفرا شتراوس، وتعمل في أكثر من عشرين دولة على المستوى العالمي، وتوحدت مع شركة عيليت، ومن أشهر مجالات عملها: القهوة، السلطات، المياه وشتراوس إسرائيل.

- عائلة تشوفا، ويقف على رأسها إسحق تشوفا وتملك عقارات كثيرة (نيويورك بلزا وغيرها)، وتستحوذ على كبرى شركات الطاقة والوقود «ديلك»، ويساهم في شركات التنقيب عن الغاز الطبيعي، ويمتلك شركات استثمارية ومالية تعمل في مجالات التأمين والتمويل (هفينيكس، إكسيلانس وغيرها)، وله ٢٥٪ من أسهم القناة الثانية في إسرائيل.

ومع بداية العام ٢٠٠٧ نشرت شركة دان اند برادستريت قائمة أربع عشرة عائلة/مجموعة رؤوس أموال تسيطر على الاقتصاد الإسرائيلي: إلباهو، أريسون، بينو، برونفمان، دانكنز، همبورغر، فيسمان - بران، فرطهايمر، ليفاييف، سابان، عوفر، عزريثلي، فيشمان وتشوفا. ووفقاً لهذا التقرير، تصل مدخولات هذه العائلات إلى ٢٥٠ مليار شيكل، وهي تشكل ٣٥٪ من مجمل مدخولات أكبر ٥٠٠ شركة في البلاد، ٨٣٪ من ميزانية الدولة و ٥٢٪ من ناتج القطاع الإنتاجي في السنة نفسها. بالمقارنة

في شهر تموز من العام ٢٠١٥ نشرت صحيفة ذا ماركر معلومات تحت عنوان: «خارطة الحكام: هكذا يسيطر ائتلاف رأس المال على السياسيين، المشرعين والصحافيين» تفاصيل أربعة عشر شخصا هم الأكثر تأثيراً على السلطات، البنوك والإعلام. وقد فصلت الصحيفة الطرق التي ينتهجها أصحاب رؤوس الأموال للضغط على هذه الجهات، حيث يعرضون عليهم جوائز وفوائد طائلة. تبرز هنا علاقة رأس المال بالسلطة إن كان على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو من أحد معالم الفساد في الدولة.

يقول ستانلي فيشر، المحافظ السابق لبنك إسرائيل، إن إسرائيل مثلها مثل باقي الدول الصغيرة، تحاول فيها بعض العائلات السيطرة على مجرى الأمور، إن كان على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو كليهما معاً، وعلى الأغلب تنجح هذه المجموعات في السيطرة عن طريق المباني الهرمية المذكورة أعلاه، حيث يتم تعيين أفراد العائلة في مناصب إدارية مرموقة، وتعمل ما في وسعها من أجل التغلغل في السياسة وزيادة قدرتها للتأثير على متخذي القرارات في الدولة، وهكذا يكون التأثير على مجريات الأمور من الناحية السياسية أعلى بكثير من حجم رأس المال الذي يمتلكه قائد العائلة أو المجموعة. ومن الإسقاطات البارزة لعملية من هذا القبيل: تقسيم موارد غير ناجع، نمو اقتصادي منخفض، أسواق مال ومنتجات تعمل بشكل غير ناجع، إمكانيات ضئيلة جداً لدخول منافسين في السوق.

أولاً: مساعدات مالية

- تقديم تبرعات بشكل مباشر للسياسيين والأحزاب قبل الانتخابات، ويتم تنفيذ هذا الأمر عن طريق جمعيات ومؤسسات تستخدم أشخاصاً يحصلون على أجور عالية، ويعملون في أوقات فراغهم لصالح الأحزاب المختلفة.
- المساعدة في تجنيد وتنظيم تبرعات من رجال أعمال من داخل البلاد وخارجها، إن كان عن طريق إعطاء توصيات أو عن طريق تنظيم مؤتمرات، محاضرات، حفلات تبرع، وغيره.
- استئجار سياسيين اعتزلوا العمل السياسي، ولكن يوجد لهم تأثير على من هو موجود داخل السياسة لكي يقدموا خدمات استشارية، إلقاء محاضرات، مساعدة بالتوجه لجهات ومؤسسات. في بعض الحالات، يعود هؤلاء المعتزلون إلى الحلبة السياسية، وبذلك يكون أسهل على صاحب رأس المال اختراق السياسة والتغلغل فيها.

ثانياً: الاهتمام بالمصالح في الكنيست والحكومة

مع القائمة السابقة، انضمت عائلتان جديدتان إلى القائمة: عزريئلي وألوفيتش وخرجت عائلة فرطهايمر في أعقاب بيع شركة يسكار لوورن بافت. بالإضافة زادت العائلات القائمة من قوتها داخل القائمة مقارنة مع العائلات الأقل غنى. فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب عائلة دانكنر من ١٦,٣٪ إلى ١٨,٧٪ محتلة بذلك المركز الأول، ولكن هذا الأمر تغير كلياً بعد الانهيار الذي حصل في مجموعة آي. دي. بي والذي أدى إلى فقدان عائلة دانكنر معظم قوتها وأموالها وبالتالي بيعها لعائلة أولشتاين ودخول نوخي دانكنر السجن لتورطه بقضايا فساد.

في شهر تموز من العام ٢٠١٥ نشرت صحيفة ذا ماركر معلومات تحت عنوان: «خارطة الحكام: هكذا يسيطر ائتلاف رأس المال على السياسيين، المشرعين والصحافيين» تفاصيل أربعة عشر شخصا هم الأكثر تأثيراً على السلطات، البنوك والإعلام. وقد فصلت الصحيفة الطرق التي ينتهجها أصحاب رؤوس الأموال للضغط على هذه الجهات، حيث يعرضون عليهم جوائز وفوائد طائلة. تبرز هنا علاقة رأس المال بالسلطة، إن كان على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو من أحد معالم الفساد في الدولة.

٥. تأثير المجموعات التجارية

٥,١ - التأثير على مستوى الميكرو: الضغط على الحكومة والإعلام

يتطلب كل ما ذكر أعلاه غض النظر من قبل الحكومة أولاً والإعلام ثانياً عما يدور في صفوف هذه العائلات، ولكن ما يحدث على أرض الواقع هو أن هذه العائلات تبدأ بالضغط على جهات مختلفة وتجنيداً لخدمة العائلات عن طريق استعمال وسائل شتى، مثل لوبي سياسي، تبرعات للسياسيين قبل أو بعد الانتخابات، الاستثمار في العلاقات العامة، السيطرة على وسائل الإعلام والضغط على الصحافيين، وما إلى ذلك. سوف يتم تفصيل هذه الوسائل فيما بعد.

بعض الشركات الإسرائيلية دفعت ثمن الانكشاف على التنافس العالمي.



كأعضاء مجالس إدارية في شركات يملكها أصحاب رؤوس الأموال، ويشكل هذا الأمر محفزاً للسياسيين لانتهاج موقف مؤيد لأصحاب رؤوس الأموال، بحيث يمكنهم فيما بعد الانخراط بوظيفة تضمن لهم مستقبلاً واعداً بعد اعتزالهم السياسة.

- تشغيل أبناء عائلات أو أصدقاء ومؤيدين للسياسيين في وظائف مرموقة في هيئات ومنظمات مختلفة.
- توظيف مشرعين سابقين بهدف المساعدة في التعامل مع المشرعين الحاليين، أو توظيف مدراء بنوك سابقين، استخدام أشخاص رفيعي المستوى من الخدمة العامة سابقاً، وبالأساس من أجهزة الأمن.

رابعاً: تأثيرات على الإعلام والصحافة

- استعمال ميزانيات الإعلام الكبيرة للشركات بهدف تقديم المنفعة لوسائل الإعلام التي تعيش من هذه الميزانيات، وبهذا يمكن التحكم بالمضامين التي تنشرها هذه الوسائل، وتسخيرها لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال.
- شراء أسهم وسائل الإعلام والسيطرة عليها بشكل تام بشكل مباشر والسيطرة التامة على المضامين المنشورة.
- تجنيد رجال إعلام رفيعي المستوى لقيادة حملات إعلانية تصب في مصلحة الشركات الكبيرة.

٥,٢ - التأثير على مستوى الماكرو

- استعمال أشخاص «لوبي» من أجل التأثير على أعضاء كنيسة ووزراء، وهم أشخاص مقربون أو فعالون في أحزاب، يحصلون على رواتب عالية من أصحاب رؤوس الأموال من أجل أن يهتموا بمبادرات حكومية أو تشريع قوانين تصب في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال وكبح أي مبادرات ليست في صالحهم. يمكن في المقابل لأشخاص اللوبي وأصحاب رؤوس المال الاهتمام بتعجيل إصلاحات معينة يعنى بها عضو الكنيسة لتظهره بمظهر ممتاز أمام ناخبيه.

- استخدام محامين مقربين من رئيس الوزراء، الوزراء وأعضاء الكنيسة، حيث يهتم هؤلاء بمواضيع عديدة تتعلق بأمر الدولة، مثل خصخصة شركات، تشكيل ائتلافات حكومية، إجراء مفاوضات، تمثيل مصالح لدى هيئات مختلفة، تقديم استشارة قانونية.. إلخ.

- التأثير في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة برغبة رجال سياسة سابقين الاندماج في عالم الأعمال، وهذا يعتبر كمساعدات يقدمها صاحب رأس المال للسياسيين بعد الانتخابات.

ثالثاً: تقديم مساعدات توظيف

- تشغيل سياسيين سابقين وموظفين رفيعي المستوى في وظائف إدارية مرموقة أو لوظائف استشارية عالية أو

ارتفع مؤشر التركيزية للاقتصاد بشكل ملموس بين الأعوام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٨، ومن بين الدلائل لذلك ارتفاع نصيب أرباح الشركات المنتمة للمجموعات التجارية من ٤٪ من مجمل أرباح الشركات في إسرائيل عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨، وارتفاع نسبة الشركات المنتمة للمجموعات التجارية في مؤشر على مدى تركيزية الاقتصاد من ١٢٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٨.

التركيزية والاحتكار

- يرتفع مؤشر التركيزية للاقتصاد بشكل ملموس بين الأعوام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٨، ومن بين الدلائل لذلك ارتفاع نصيب أرباح الشركات المنتمة للمجموعات التجارية من ٤٪ من مجمل أرباح الشركات في إسرائيل عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨، وارتفاع نسبة الشركات المنتمة للمجموعات التجارية في مؤشر على مدى تركيزية الاقتصاد من ١٢٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٨.
- الفروع الأكثر تركيزية في إسرائيل هي فروع الاتصالات والإعلام والفروع المالية، حيث تصل نسبة المجموعات التجارية من مجمل الأرباح إلى ٨٤٪ و ٥٣٪ على التوالي.
- يشكل مبنى التركيزية في الاقتصاد الإسرائيلي خطراً بنيوياً على الاقتصاد، وذلك بسبب كبر المجموعات التجارية الكبيرة. تشكل المجموعتان التجاريتان الأكبر نسبة ٥٠٪ من مجمل أرباح المجموعات التجارية الكبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي (١٢,٥٪ من مجمل أرباح الشركات في الدولة).
- وجود شركات بمبنى هرمي، وهي شركات يكون فيها صاحب رأس المال في موقع يسيطر على عدة شركات عامة تعمل في مجالات مختلفة، وتسيطر هذه الشركات على شركات أخرى. يمكن في هذه الحالة لمن يقف على رأس الهرم استغلال أموال هي ليست له أصلاً بهدف جني الأرباح الطائلة، وخصوصاً عندما يدور الحديث عن السيطرة على مؤسسة مالية مثل بنك أو شركة تأمين، وهكذا يتمكن صاحب رأس المال والموجود على رأس الهرم أن يحصل على رافعة مالية تكمن فيها مخاطر كثيرة قد لا تؤثر على صاحب رأس المال بتاتا.

تأثير فعاليات المجموعات التجارية على الاقتصاد

- يوجد تأثير سلبي للمبنى الهرمي للمجموعات التجارية الكبرى على أرباح الشركات الموجودة داخل الهرم، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وجود ظاهرة Tunneling كما ذكر سابقاً، ويحدث هذا التأثير على باقي المباني الهرمية ما عدا في الشركات المسيطر عليها. هنالك دلائل تشير إلى وجود أضرار مالية بالغة في الشركات المسيطر عليها في المجموعات التجارية الكبيرة والموجودة في أسفل المبنى الهرمي.
- تستطيع الشركات المنتمة للمجموعات التجارية الكبيرة المحافظة على بقائها أكثر من شركات عامة وخصوصاً تلك التي لا تنتمي لمجموعات تجارية، على الرغم من أن نسبة الشركات الخاسرة داخل المجموعة تضاهي المعدل العام في الدولة، وأن نسبة الخسارة فيها أعلى بكثير مقارنة مع باقي الشركات. ومن الممكن تفسير هذه الظاهرة بوجود سوق مالي داخلي للمجموعة التجارية، والذي من شأنه أن يشوه عملية توزيع الاعتماد والموارد في الدولة. وكما ذكرت سابقاً، قد يعكس هذا الأمر عدم نجاعة على مستوى الاقتصاد بأكمله، ويشير أيضاً إلى أن ملكية شركة داخل المجموعة التجارية يؤدي إلى قيمة مضافة للمجموعة التجارية ذاتها.
- تزود المجموعات التجارية ما يعادل نسبة ٧,٩٪ من مجمل وظائف الأجيرين في الدولة، وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع باقي التنظيمات الأخرى،
- تدفع المجموعات التجارية رواتب أدنى لموظفيها الصغار

تأثير المجموعات التجارية على سوق العمل

الحكومة عدة لجان خاصة لبحث القضايا المتعلقة بانعدام التنافسية في الاقتصاد الإسرائيلي، وتقديم توصيات بشأن تقليل تمركز الاقتصاد بأيدي ضئيلة جداً، ولا نجد حتى الآن أي نتائج ملموسة على أرض الواقع، وقد يكتنف الإبهام وعدم الوضوح الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا السياق، مثل: هل سيكون لتوصيات اللجنة التنافسية المرتقبة وتوصيات اللجان الأخرى تأثير فعال؟ وهل ستكون لخصخصة الموانئ تأثير فعال على الاقتصاد؟ ما هي حدود العلاقة بين أصحاب رأس المال ومتخذي القرار؟

ومن الجدير بالذكر وجود احتكار حكومي في مجال الطاقة الكهربائية والتي تخضع لسيطرة حكومية كاملة، وأيضاً احتكار حكومي للأراضي والتي تخضع لأغلبية مساحاتها للملكية الدولة التي تملك كل الموانئ أيضاً. من ناحية أخرى هناك احتكار شركات خاصة لأسواق معينة، مثلاً شركة «نيشر» تحتكر سوق الإسمنت، وشركة «ورق الخضيرة» تحتكر سوق الورق البني، وغيرها من الشركات الاحتكارية.

قد تصل إلى ٣٠٪ أقل مقارنة مع ما تدفعه باقي الشركات في إسرائيل، ولكن عند الحديث عن موظفين قدماء أو عن مدراء في هذه المجموعات فإنهم يحصلون على رواتب أعلى بنسبة ٣٢٪ مقارنة مع باقي الشركات.

– ارتفع خلال العقد الماضي الفارق بين رواتب المدراء ورواتب الموظفين الصغار داخل المجموعة التجارية الواحدة، بينما بقي هذا الفارق كما هو في الشركات الأخرى.

٦. الإجمال: الاحتكار وانعدام التنافسية في

الاقتصاد الإسرائيلي والمطالبة بتقليل تمركزه

يثير الواقع الاقتصادي في إسرائيل جدلاً واسعاً ينبع من تركيبته المعقدة، ومن تأثير قوى اقتصادية داخلية تخترق حدود العلاقة الطبيعية أحياناً بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال بهدف ردع دخول منافسين جدد للأسواق الإسرائيلية، الأمر الذي حافظ على مدار سنوات على وتيرة أسعار عالية نسبياً للمنتجات والعقارات، وعليه شكلت

١. كوسنكو، كونستانتين، «تشكيل النخب الاقتصادية في إسرائيل وتأثيرها على الشركات والاقتصاد» (تقرير). القدس: قسم الأبحاث في بنك إسرائيل، ٢٠٠٨
٢. وزارة المالية الإسرائيلية، تقارير إدارة مدخولات الدولة للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٢، القدس، ٢٠١٣
٣. وزارة المالية الإسرائيلية، تقارير إدارة مدخولات الدولة للأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٤، القدس، ٢٠١٥
4. Almeida, H. and Wolfenzon, D., "A Theory of Pyramidal Ownership
5. Fauver, L., Houston, J. & Naranjo, A., "Capital market development, international integration, legal systems, and the value of corporate diversification: A cross-country analysis". Journal of Financial and Quantitative Analysis, 38(1): (2003) p135-157.
6. Granovetter, M. "Business Groups and Social Organization," in: N. Smelser and R. Swedberg (eds.), The Handbook of Economic Sociology (2nd Edition), Princeton: Princeton University Press, 2005.
7. Khanna, T. and Palepu, K., "Is Group Affiliation Profitable in Emerging Markets? An Analysis of Diversified Indian Business Groups", The Journal of Finance, Vol. 2, (2000) p867-891.
8. and Family Business Groups". The Journal of Finance. 61 (6), (2006) p2637-2680
9. Samphantharak, K., "Internal Capital Markets in Business Groups". Mimeo (2006)
10. Shleifer, A. and Wolfenzon, D., "Investor Protection and Equity Markets," Journal of Financial Economics, 66, (2005) p3-27.
- ١ كونستانتين كوسنكو، تقرير قسم الأبحاث في بنك إسرائيل: «تشكيل النخب الاقتصادية في إسرائيل وتأثيرها على الشركات والاقتصاد»، ٢٠٠٨.
- ٢ أو كما يسمى مجموعات الملكية.
- ٣ المبنى الهرمي هو مبنى يمكن عائلة معينة مسيطرة على شركة معينة أن تحظى بالسيطرة على شركات أخرى عن طريق استثمارات منخفضة، فمثلاً إذا سيطرت عائلة على شركة أ عن طريق شراء ٥٠٪ من أسهمها، بإمكانها السيطرة على شركة ب تمتلكها شركة أ عن طريق ٥٠٪ من الأسهم أن تسيطر العائلة على شركة ب عن طريق اقتناء ٢٥٪ فقط من أسهم هذه الشركة.
- ٤ تقرير إدارة مدخولات الدولة للأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٤
- ٥ باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين اتخذتا خطوات فاعلة بهدف تقليل فعاليات المجموعات التجارية.
- 6 Samphantharak, 2006
- 7 Khanna and Palepu, 2000
- 8 Fauver et. Al (2003)
- 9 Almeida and Wolfenzon, 2006
- ١٠ على سبيل المثال، سيطرة شركة كلال امتدت إلى أكثر من مئة شركة.
- ١١ امتلكت شركة أي.دي.بي عدة شركات مثل «إلبيط»، «يسكار»، «كور»، وسيطرت على «تديران»، «سولتام» و «طلراد». وامتلكت شركة «كلال» شركات أخرى مثل «أوردان» و «فولكان» تسمى هذه الفترة باسم العقد الضائع.
- ١٢ على سبيل المثال: رفعت البنوك الثلاثة الكبرى «لثومي»، «هبوعليم» وديسكونت» نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بضعفين، وازدادت أرباحها بأربعة أضعاف خلال الفترة نفسها.
- 14 Granovetter, M. (2005).